OPEN ACCESS
Received: 22 -09 -2025
Accepted: 05- 01-2026

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The Semantic Effect of Alternation between Plural Forms in Quranic Readings

Thamer Bin Suleiman Ibrahim Al-Hamed*
mr.thamed1@gmail.com

Abstract:

This study explores the semantic implications of alternation between singular and plural morphological forms in Quranic readings. By examining selected examples from the corpus of Quranic readings, the research analyzes how variations in morphological structure contribute to shifts and nuances in meaning. Employing a morphological–semantic analytical framework, the study draws upon the interpretations of scholars of Quranic readings, Quranic exegetes, and linguists in order to contextualize these variations. The research focuses on three principal dimensions of morphological alternation: the interchange between singular and plural forms, the use of plural forms denoting paucity within contexts suggesting abundance, and the employment of plural forms denoting abundance within contexts indicating scarcity. Through this analysis, the study demonstrates that such alternations are not merely formal variations but deliberate linguistic choices that enrich semantic expression and expand interpretive possibilities. The findings reveal that these morphological shifts contribute to the precision and depth of Quranic discourse, reflecting the expressive flexibility of the Arabic language. Furthermore, the phenomenon underscores the rhetorical and linguistic richness of the Quran, as the diversity of readings provides multiple yet coherent modes of expression that enhance the semantic and stylistic dimensions of the Quranic text.

Keywords: Quranic Readings, Morphological Forms, Singular and Plural, Plural of Abundance, Meaning of Paucity.

* PhD Scholar in Syntax, Department of Arabic Language, College of Humanities and Social Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as Al-Hamed, T. S. I. (2026). The Semantic Effect of Alternation between Plural Forms in Quranic Readings, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *8*(1): 484 -505. https://doi.org/10.53286/1w6tew07

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2025/09/22م
تاريخ القبول: 2026/01/05م

الأثر الدلالي في التبادل بين صيغ الجموع في القراءات القرآنية

ثامر بن سليمان إبراهيم الحامد*
mr.thamed1@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى الحديث عن نموذج من نماذج التبادل بين الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية، من خلال تسليط الضوء على تبادل الصيغ الصرفية بين الإفراد والجمع. وقد تتبع الصيغ الصرفية المختلفة المذكورة في القراءات وقام بتحليلها تحليلًا صرفيًّا دلاليًّا، مع الإفادة من أقوال علماء القراءات، والمفسرين، واللغويين. وعرضت الدراسة نماذج من صيغ التبادل الصرفي بين المفرد والجمع، مسلطة الضوء على التنوع الدلالي الذي يقدمه هذا النوع من التبادلات. ويسعى البحث إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة، أهمها: ما الصيغ الصرفية التي يقع الاختلاف بينها في الإفراد والجموع؟ ما أثر اختلاف الصيغة الصرفية في المعنى؟ ما أثر التبادل بين الصيغ الصرفية في المعاني؟ وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث ونتائج؛ المبحث الأول: تبادل الصيغ بين المفرد والجمع. المبحث الثاني: استعمال صيغ القلة في سياق الكثرة. المبحث الثالث: استعمال صيغ الكثرة في الدلالة على القلة. وخلصت الدراسة إلى أن التبادلات الصرفية في القراءات القرآنية بين المفرد والجمع تشكل ظاهرة لغوية ذات قصدية واضحة تسهم بشكل بارز في دقة المعنى وإثرائه. تؤكد الظاهرة أيضًا الجانب الإعجازي للنص القرآني عبر تعدد أوجه التعبير دون تناقض، مما يجعل القراءات القرآنية فضاءً غنيًا للدراسات الصرفية والدلالية والإعجاز البلاغي.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، الصيغ الصرفية، المفرد والجمع، صيغ الكثرة، دلالة القلة.

* طالب دكتوراه في النحو، قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الحامد، ت. س. إ. (2026). الأثر الدلالي في التبادل بين صيغ الجموع في القراءات القرآنية، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *8*(1): 484- 505 https://doi.org/10.53286/1w6tew07

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

يُعتبر التبادل بين الصيغ الصرفية في الإفراد والجمع من الظواهر الأسلوبية المثيرة للاهتمام في القرآن الكريم؛ إذ استُخدِمَتْ صيغ متعددة للكلمة باختلاف القراءات، ومن هذه الصيغ: "فعول" و"أفعال" و"فعائل"، وتؤدي كل منها إلى دلالات دقيقة في المعنى، مثل التركيز على الكثرة أو النوع أو التهويل. ويعكس هذا التنوع غنى اللغة القرآنية ومرونتها في التعبير عن معانٍ وسياقات متنوعة.

ويقصد بالتبادل بين الإفراد والجمع: أن يتلو قارئ واحد أو مجموعة قليلة من القراء السبعة بقراءة المفرد، في حين يقرأ البقية بصيغة الجمع، وتشمل صيغة الجمع أشكال التثنية والجمع كافة، سواء كان جمع تكسير أو جمع مذكر/ مؤنث سالمًا، وسواء كان جمع قلة أم جمع كثرة.

وينبع هذا التباين من سمة لغوية متأصلة في العربية، وهي إمكانية تبادل صيغتي الإفراد والجمع في التعبير، فالجمع يحمل معنى الكثرة والتعدد، وقد يُفهم المفرد المضاف على أنه جمع، بل إن صيغة المفرد قد تفيد معنى الكثرة بشكل أوضح في بعض السياقات.

ولذا يُعدُّ التبادل بين تلك الصيغ الصرفية ظاهرة لغوية لا بد من الوقوف عندها، ودراسة جوانبها. ولهذا كانت ورقتنا البحثية هذه.

ويتركز موضوع البحث في تبادل الصيغ الصرفية في الجموع، وأثرها الدلالي في القراءات القرآنية، ويتضمن البحث عرض اختلاف الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية وبيان معانيها ودلالاتها.

إن التبادل بين الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية جانب لغوي يبرز في علم القراءات القرآنية، وتسهم هذه التبادلات في فهم أعمق لمعاني النص القرآني وتفسيره وبيان وجوه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

ولأن اختلاف الصيغ والأبنية الصرفية بين المفرد والجمع يرجع إلى تنوع المعاني، ولما لاختلاف البناء الصرفي من تأثير على اختلاف المعنى، ولما تحتويه هذه الدراسة من ربط بين علمين شريفين، هما علم الصرف وعلم القراءات؛ فقد جاءت هذه الدراسة لتكشف عن التبادل بين الصيغ الصرفية بين القراءات القرآنية في الإفراد والجمع، وتوضح أثر تبادل الصيغ الصرفية في المعنى.

ويهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: دراسة التبادل بين الصيغ الصرفية بين المفرد والجمع. وبيان الصيغ التي يحصل بينها التبادل الصرفي. وبيان أثر هذا التبادل في المعنى العام وسياقه.

وثمة دراسات سابقة من أهمها:

1. دراسة بعنوان: "اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع القرآنية من طريق الشاطبية" للباحث: منصور سعيد أبو راس (1425 – 1426 هـ).

وهي بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغويات، جامعة أم القرى، يقع في 286 صفحة، وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاستقرائي، وجمع الاختلافات الصرفية بين القراءات السبع المتواترة، ثم قام بتصنيفها، والتزم في دراسته بطريق الشاطبية.

وتختلف هذه الدراسة عن بحثنا في أن الدراسة تبحث في اختلاف البنية الصرفية بشكل عام، في حين يركز بحثنا على التبادل بين الصيغ الصرفية في الإفراد والجمع، والدراسة تقتصر على القراءات السبع، بينما لا يقتصر بحثنا على القراءات السبع، وإنما يبحث في القراءات عامة، وهناك اختلاف أيضا؛ ففي حين تعتمد الدراسة على طريق الشاطبية؛ فإن بحثنا

يعتمد على رواية حفص عن عاصم في ذكر التبادلات، ثم ينطلق إلى القراءات الأخرى، ثم دراستها وتحليلها، وبيان أثر ذلك التبادل في المعنى، مع مراعاة الترتيب وفق ترتيب المصحف الشريف.

2. كتاب بعنوان: "الاختلاف بين القراءات" للمؤلف: أحمد البيلي (دار الجيل، 1408 هـ).

عدد صفحات الكتاب 512 صفحة، صادر عن دار الجيل، سنة النشر 1408هـ، وهو كتاب يعنى بالقراءات الشاذة والاختلافات بينها في سورتي الفاتحة والبقرة، وقد خصص الفصل الثامن في الاختلافات الصرفية، وهذا الفصل يتقاطع مع بحثنا، لكن الفرق بينهما أن بحثنا لا يقتصر على القراءات الشاذة وإنما يذكر المتواترة كذلك.

3. دراسة بعنوان: "التبادل بين صيغ الأفعال في القراءات المتواترة وأثر ذلك في المعنى" للباحث: عبد الكريم إبراهيم صالح.

ويركز فيها الباحث على التغاير بين القراءات في أبنية الأفعال فقط، أما بحثنا فيركز على التبادل بين الصيغ الصرفية في الإفراد والجمع.

4. دراسة بعنوان: "ظاهرة التبادل بين اسم الفاعل والفعل الماضي في ضوء القراءات القرآنية" للباحث: أيوب جرجيس العطية.

يتناول فيها الباحث دراسة مفصلة لهذه الظاهرة اللغوية باستعراض القراءات القرآنية المختلفة وتحليلها، والبحث في كيفية تبادل اسم الفاعل والفعل الماضي في مواضع متعددة في القرآن الكريم. وتختلف هذه الدراسة عن بحثنا في أن بحثنا يركّز على التبادل بين الصيغ الصرفية بين المفرد والجمع.

5. بحث بعنوان: "أوجه الإعجاز الصرفي في القراءات القرآنية" للباحث: الجمعي حميدات (مجلة ميلاف للبحوث والدراسات 2023 م).

وهو بحث منشور في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ونشر في2023، يتناول الجوانب اللغوية والصرفية في القراءات القرآنية المختلفة، ويسلط الضوء على كيفية إبراز الإعجاز الصرفي في القراءات، ويعد أنموذجًا مختصرًا. أما بحثنا فيتقاطع معه في الصيغ الصرفية، لكنهما يختلفان في تناول الموضوع، فبينما يتناوله هذا البحث من جهة الإعجاز؛ فإن بحثنا يتناول الصيغ من جهة التبادل بين الصيغ وأثره في الدلالة.

6. بحث بعنوان: "تغير الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية وأثره الدلالي" للباحث: يوسف عبد الرزاق عبد السلام العربي (مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة سبها، 2017 م).

وهو بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة سبها، ونشر في 2017، ويتناول دراسة التغير الصرفي لبناء الكلمة في القرآن الكريم وأثره في دلالة الكلمة القرآنية خاصة، ودلالة الآية عامة، وجعل القراءات القرآنية ميدانًا للمجال التطبيقي. وأورد الباحث بعد مقدمته سبعة أمثلة تطبيقية للتغير الصرفي في القراءات القرآنية، وخلص إلى نتائج أهمها: أن ظاهرة التغير الصرفي في الكلمات القرآنية تظهر جليًا في تنوع واختلاف القراءات القرآنية، وأن تعدد قراءة الآية أنتج معاني متنوعة. ويختلف هذا البحث عن بحثنا في أن هذا البحث يدرس تغير الصيغ الصرفية بشكل عام، في حين أن بحثنا يدرس تبادل الصيغ في الإفراد والجمع، كما أن هذا البحث لم يورد من الأمثلة السبعة ما يمكن أن يكون تغيرًا بين الإفراد والجمع.

7. دراسة بعنوان: "صيغ الجموع في القراءات القرآنية دراسة لغوية" للباحث: محمد بن حمود بن حمد الرواحي (1433 هـ/ 2012 م).

وهي بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات اللغوية، جامعة نزوى بسلطنة عمان، يقع في 323 صفحة، يتناول صيغ الجموع في القراءات القرآنية بدراسة لغوية صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالة، ولم يبيّن الباحث منهجه الذي اعتمد عليه، وقسم بحثه إلى ثلاثة فصول، درس في الفصل الأول صيغ الجموع من الناحية الصوتية الصرفية، ثم في الفصل الثاني من الناحية النحوية، ثم في الفصل الثالث من الناحية الدلالية البلاغية، وخلص إلى نتائج أهمها: أن اختلاف صيغ الجموع يعود إلى اختلاف اللهجات، وأن القراءات المتواترة والشاذة شكلت ثراءً لغويًا ودلاليًا في الجموع القرآنية. وتختلف هذه الدراسة عن بحثنا في أن الدراسة لم تتطرق في صيغ الجموع إلى التبادل بين الإفراد والجمع، وأنها شملت الجوانب النحوية وغيرها. في حين تخصص بحثنا في تبادل الصيغ الصرفية بين الإفراد والجمع.

8. بحث بعنوان: "تنوع الكلمة بين الإفراد والجمع في القراءات المتواترة وأثره في الدلالة الصرفية دراسة إحصائية تحليلية" للدكتور: إبراهيم أحمد عبد الجليل (مجلة قبس للبحوث والدراسات الشرعية، العدد: 10، 2023 م).

وهو بحث منشور في مجلة قبس للبحوث والدراسات الشرعية، العدد العاشر، ونشر في2023، واعتمد فيه الباحث على المنهج الإحصائي التحليلي، وتناول فيه تنوع الكلمة بين الإفراد والجمع في القراءات المتواترة، وأثره في الدلالة، وقسم بحثه إلى تمهيد أورد فيه تعريفًا موجزًا لمعنى القراءات المتواترة، وتراجم مختصرة للقراء العشرة، وأما المبحث الأول فأورد فيه كلمات قرئت بالإفراد وبجمع المؤنث السالم، وأما المبحث الثاني فأورد فيه كلمات قرئت بالإفراد وبجمع التكسير، وخلص الباحث في خاتمته إلى نتائج أهمها: أن تعدد القراءات القرآنية وتنوعها إنما هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد وتصادم، وأن الاختلاف في القراءات العشر بين الإفراد والجمع لا يؤدي إلى تضاد أو تناقض، ولكنه أثرى المعنى. ويختلف هذا البحث عن بحثنا في أن هذا البحث اقتصر على القراءات المتواترة، في حين أن بحثنا توسع إلى القراءات الشاذة، كما أن هذا البحث اعتمد على إحصاء أمثلة لتنوع القراءة دون مناقشة الأثر الدلالي بشكل كافٍ، في حين حاولنا في بحثنا تناول الأثر الدلالي للتبادل بين الصيغ الصرفية بشيء من المناقشة، وأخيرًا فإن هذا البحث لم يتناول التبادل بين صيغ جموع القلة وجموع الكثرة، في حين أفردنا في بحثنا مبحثين لهذين الموضوعين.

ويسعى البحث إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة، أهمها:

ما الصيغ الصرفية التي يقع الاختلاف بينها في الإفراد والجموع؟

ما أثر اختلاف الصيغة الصرفية في المعنى؟

ما أثر التبادل بين الصيغ الصرفية في المعاني؟

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تبادل الصيغ بين المفرد والجمع.

المبحث الثاني: استعمال صيغ القلة في سياق الكثرة.

المبحث الثالث: استعمال صيغ الكثرة في الدلالة على القلة.

خاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

المراجع.

المبحث الأول: تبادل الصيغ بين المفرد والجمع

1- صيغ (فَعْل) و(فُعُول) و(أَفْعُل):

في قراءة ﴿نَفْسًا﴾ و﴿نَفُوسًا﴾ و﴿أَنْفُس﴾ في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [النِّسَاء: ٤].

جاءت ﴿نَفْسًا﴾ موضع (نَفُوسًا) أو (أَنْفُس)، فإن قيل: إن (أنفس) جمع قلة، وينطبق عليه ما يقال عن جمع المؤنث السالم؛ أجيب بأن من الأمثلة ما يستغنى فيه بالمفرد عن جمع الكثرة، يقول سيبويه: "وما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النِّسَاء: ٤]، و(قَرِرْنَا به عَيْنًا)، وإن شئت قلت: أَعْيُنًا وأَنفُسًا"(سيبويه، 1988: 210/1).

فاستغنى الشاعر بـ"بطن" المفرد عن "بطون" وهي جمع كثرة.

ولكن حجة من اختار الجمع أنه أوضح في دلالته على الجمع؛ إذ التعبير بالجمع عن الجمع أبين وأوضح، ومن سنن العرب في كلامها جمع الشيء الواحد كقولهم: شابت مفارقه، وبعير ذو عثانين" (السيرافي، 2008: 225/4) ومنه قول جرير (د.ت: 227/1):

قَالَ الْعَوَاذِلُ مَا لِجَهْلِكَ بَعْدَمَا شَابَ الْمَفَارِقُ وَاكْتَسَينَ قَتِيرًا

قال سيبويه: وسألته [أي: الخليل] عن قول بعض العرب: آتيك عُشَّيَّانات ومُغَيْرِبَانات، فقال: جعل ذلك الحين أجزاء" (سيبويه، 1988: 484/3)، فهو على تجزيء الشي المفرد، ثم الحديث عن الأجزاء بالجمع.

2- صيغتا (فعالة) و(فعالات)

في قراءة ﴿رِسَالَتَهُ﴾ و﴿رِسَالَٰتِهِۦ﴾ في قوله تعالى:

- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٦٧﴾ [المَائِـدَة: ٦٧].
- ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ۝١٢٤﴾ [الأَنْعَام: ١٢٤].
- ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝١٤٤﴾ [الأَعْرَاف: ١٤٤].

قرأ نافع وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب والحسن والمفضل ﴿رِسَالَٰتِهِۦ﴾ على **الجمع**. وقرأ أبو عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم، وخلف وحماد ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ **مفردًا** (الخطيب، 2002: 2/ 319) في قوله تعالى: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المَائِـدَة: ٦٧].

قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وابن محيصن والمفضل: ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ **بالإفراد** ونصب التاء، وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو جعفر ويعقوب وخلف: (رِسَالَٰتِهِۦ) **بالجمع** وكسر التاء (الخطيب، 2002: 539/2)، وذلك من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ الأنعام ١٢٤.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر، وأبو بكر وحفص كلاهما عن عاصم، وحمزة والكسائي ويعقوب (بِرِسَالَٰتِي) **بالجمع** يعني أسفار التوراة، وقرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر وروح وأبو رجاء وابن محيصن ﴿بِرِسَالَتِي﴾ **بالإفراد**، أي: بتبليغ رسالتي، أو على المصدر، أي: بإرسالي إياك (الخطيب، 2002: 539/2)، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف ١٤٤].

ولاتحاد الحجج في المواضع الثلاثة، يوجزها الباحث على النحو الآتي:

- احتج من قرأ بالإفراد بأن الرسالة اسم للإرسال، وهو مصدر، والمصدر جنس، فوقوعه على الكثرة أصل فيه؛ فالرسالة تدل على الكثرة؛ وإن لم تجمع، كما تدل على الكثرة الألفاظ المصوغة للجمع، كما في قوله تعالى: ﴿لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا﴾ [الفرقان ١٤]، فوقع الثبور لما كان شائعًا على الجمع، كما وقع على الواحد، وكذلك الرسالة يجوز أن تقع على الجمع (الشيرازي، 1993: 448/1).

وحجة من قرأ بالجمع بأن الرسل يرسلون بضروب من الرسالات كالتوحيد، والعدل والأمانة، ورفع الظلم، والجهاد، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم، فلما اختلفت الشرائع، والرسائل حسن أن يجمع، ومن ذلك قولهم: رأيت تمورًا كثيرة، فجمع التمر لما اختلفت ضروبه وأنواعه (الفارسي، 1993: 245/3).

- واحتج من قرأ بالإفراد بأنه الإفراد الذي يراد به الجمع، وتحل الرسالة هاهنا محل المصدر الذي هو الإرسال (ابن عطية، 1422: 452/2)، والرسول والرسالة اسم من أرسلت (الأزهري، 2001: 12/ 272)، والقرآن كله رسالة الله إلى الخلق، وهو مشتمل على رسالات كثيرة، والرسائل أكثر من الرسالات (الأزهري، 1991: 1/ 167). فالتعبير بجمع المؤنث السالم لا يناسب في التعبير عن الكثرة؛ لأن الأصل في جمع المؤنث السالم أنه لأقل العدد، ولذلك يستخدم تصغيرًا للتحقير برده إلى أقل العدد. قال سيبويه: "وسألت الخليل عن تحقير الدور، فقال: أرده إلى بناء أقل العدد؛ لأني إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أقلله وأحقره صرت إلى بناء الأقل" (سيبويه، 1988: 3/ 490)، واستدل سيبويه على ذلك بقوله: "وإذا حقرت الشُّسُوع وأنت تريد الثلاثة قلت: شُسَيْعَاتٌ، ولا تقول: شُسَيِّع" (سيبويه، 1988: 3/ 491).

ورد عليهم من اختار الجمع بأن الجمع أنسب من حيث الشرع؛ لأن القرآن يحوي معاني كثيرة وتعاليم وتوجيهات متعددة، والقرآن نزل منجما في أزمان مختلفة (ابن عطية، 1422: 2/ 218)، فناسب التعبير عنه بالجمع.

- واحتج من قرأ بالإفراد بأن الرسالة في جميع المواضع السابقة مضافة، واسم الجنس المضاف يفيد ويعم جميع ذلك (السمين الحلبي، د.ت: 693/2)، فقد يكون الإتيان باسم جنس مضافا لما بعده أبين للكثرة من الإتيان بجمع مؤنث سالم.

وحجة من قرأ بالجمع: أن الله - عز وجل - ذكر (الرسُل)؛ فناسب الجمع أن يؤتى بعده بالجمع (أبو زرعة، 1982، ص 270).

- واحتج من قرأ بالإفراد بقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "إن الله عز وجل أرسلني برسالة وأمرني أن أبلغها" ثم تلا الآية. وحجة من قرأ بالجمع أنهم جعلوا لكل وحي رسالة، ثم جمعوا، فقالوا: فما بلغت رسالاته (أبو زرعة، 1982، ص 232).

وإلى أن المعنى في الجمع والمفرد واحد ذهب ابن أبي مريم الشيرازي (الشيرازي، 1993: 1/ 501)، ووافقه ابن عاشور في ذلك بقوله: ولما كان المراد الجنس استوى الجمع والمفرد (الطاهر بن عاشور، 1984: 8/ 55).

3- صيغتا (فَعِلَة) و(فَعِلات)

في قراءة ﴿كَلِمَة﴾ و﴿كَلِمَت﴾ في قوله تعالى:

- ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١١٥﴾ [الأَنْعَام: ١١٥].
- ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٣٣﴾ [يُونُس: ٣٣].
- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ٩٦﴾ [يُونُس: ٩٦].
- ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ٦﴾ [غَافِر: ٦].

في الموضع الأول: قرأ عاصم، وحمزة والكسائي بالإفراد، وقرأ الباقون بالجمع.

وفي موضعي يونس وغافر قرأ أبو عمرو، وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي بالإفراد، وقرأ الباقون وهم: نافع، وابن عامر بالجمع.

ولكل فريق حججه، ومنها:

استدل من أفرد بأن (الكلمة) تطلق ويراد بها الكثرة فتقول: قَالَ فُلانٌ فِي كَلِمَتِهِ، وقال قس في خطبته، والقرآن كلمة الله، فلما كانت دلالة الإفراد هي الكثرة أغنى فيه عن الجمع (ابن عطية، 1422: 337/2)، فضلا عن أن المضاف يقع على الكثرة (ابن عطية، 1422: 337)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: 34]، فالنعمة مفردة، والعد لا يكون إلا في الجمع، ولكنها لما أضيفت دلت على الكثرة، ورد عليه بأن الكلمات جمع في المعنى؛ فعبر عنها بالجمع، وبأن المراد بكلمات الله ما جاء في كلام الله من وعد، ووعيد، وثواب، وعقاب؛ فهي ضروب مختلفة يناسبها الجمع (السمين الحلبي، د.ت: 124/5).

واحتج من أفرد برد ما اختلف فيه إلى ما اتفق عليه؛ فمن المتفق عليه قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [الأَعْرَاف: ١٣٧]، وقوله: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [هُود: ١١٩] ، فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه (أبو زرعة، 1982، ص 331).

واختص الجمع بحجتين هما:

الأولى: أن الرسم بتاء مفتوحة، ولو كانت القراءة بالإفراد لكتبت بتاء مربوطة، وأما الألف التي بعد الميم فتحذف كبقية أحرف المد في رسم القرآن (ابن خالويه، 1401، ص 353)، وهي حجة مردودة بأن التاء المفتوحة تحل محل المربوطة في مواقع كثيرة من القرآن كقوله تعالى: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ إبراهيم ٣٤. والأخرى: أن الجمع في موضع الأنعام مناسب لما ورد بعده من قوله تعالى: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ فكان الجمع أنسب للجمع (ابن خالويه، 1401، ص 353).

4- صيغتا (مَفْعَلَة) و(مَفْعَلات) أو (فَعَال) و(أَفْعِلَة)

في قراءة ﴿مَكَانَتِكُمۡ، مَكَانَتِهِمۡ﴾ و﴿مَكَانَتِكُمۡ، مَكَانَتِهِمۡ﴾ في قوله تعالى:

- ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ١٣٥﴾ [الأَنْعَام: ١٣٥].
- ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَمَنۡ هُوَ كَٰذِبٞۖ وَٱرۡتَقِبُوٓاْ إِنِّي مَعَكُمۡ رَقِيبٞ ٩٣﴾ [هُود: ٩٣].
- ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنَّا عَٰمِلُونَ ١٢١﴾ [هُود: ١٢١].
- ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٣٩﴾ [الزُّمَر: ٣٩].
- ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَمَسَخۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمۡ فَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ مُضِيّٗا وَلَا يَرۡجِعُونَ ٦٧﴾ [يس: ٦٧].

قرأ الجماعة: ﴿مَكَانَتِكُمۡ﴾ بالإفراد على إرادة الجنس، وهي رواية حفص وشيبان النحوي عن عاصم، وقرأ أبو بكر شعبة والحسن: (مَكَانَتِكُمْ) بالجمع (الخطيب، 2002: 2/ 548، 549)، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾ الأنعام ١٣٥، وقوله: ﴿لَمَسَخۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمۡ﴾ يس ٦٧.

واختلف في أصل (مكانة) فقيل: هي من الكون على وزن "مفعلة"، والألف منقلبة من الواو، وقيل: هي من المكنة، ومكانة على وزن "فعالة" مثل: ذهاب من ذهب، واستدلوا على ذلك بالجمع فهي تجمع على أمكنة، فالهمزة زائدة والميم أصلية، ووزنها أفعلة (ابن خالويه، 1401، ص 149).

ومعنى ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾: إذا كانت من (مكن) أي: على حيالكم، وناحيتكم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ ٱلۡيَوۡمَ لَدَيۡنَا مَكِينٌ أَمِينٞ﴾ يوسف ٥٤، وقوله تعالى: ﴿مَكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن﴾ الأنعام ٦، فكأنه يقول: اعملوا على قدر منزلتكم، وتمكنكم من دنياكم (الفارسي، 1993: 3/406).

واحتج من أفرد بأنك سواء جعلت (مكانة) مصدرًا أو اسمًا غير مصدر فإن الأولى فيها ألا تجمع؛ لأن المصادر تفرد ولا تجمع في الأمر العام، ولأن الاسم وإن كان واحدًا فإنه يؤدي معنى الجمع إذا أضيف إلى جمع، وهو مضاف إلى ضمير الجمع في مواضعه كافة؛ قال ابن زنجلة: "والتوحيد هو الاختيار لأن الواحد ينوب عن الجمع، ولا ينوب الجمع عن الواحد (أبو زرعة، 1982، ص 272).

واحتج من جمع بأن الجمع لمطابقة ما بعدها فإن المخاطبين جماعة، ومقابلة جمع المخاطبين بالجمع أولى (أبو حيان، 2001: 230/6)، قال الزمخشري: "«المكانة» تكون مصدرًا يقال: مكن مكانة إذا تمكن أبلغ التمكن. وبمعنى المكان، يقال: مكان ومكانة، ومقام ومقامة. وقوله ﴿ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾ يحتمل: اعملوا على تمكنكم من أمركم وأقصى استطاعتكم وإمكانكم. أو اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها. يقال للرجل إذا أمر أن يثبت على حاله: على مكانتك يا فلان، أي اثبت على ما أنت عليه لا تنحرف عنه، إِنِّي عامِلٌ أي عامل على مكانتي التي أنا عليها. والمعنى اثبتوا على كفركم وعداوتكم لي، فإني ثابت على الإسلام وعلى مصابرتكم" (الزمخشري، 1987: 2/ 67).

5- صيغتا (فَعِيْلَة) و(فَعِيْلات):

في قراءة ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ و﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨١﴾ [البَقَرَة: ٨١].

قرأ الجمهور: ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ بالإفراد، وقرأ نافع وأبو جعفر: (خَطِيَّـٰتُهُ) بالجمع (الخطيب، 2002: 1/ 136)، واحتج العلماء لقراءة الجمع بأمرين: مناسبتها لما قبلها: ﴿وَأَحَٰطَتۡ﴾، ومناسبتها لما بعدها: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، فالحديث عن أصحاب النار، وهو جمع يناسبه الجمع، فكل واحد منهم له خطيئة، وكذلك ما جاء بعدها في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨٢﴾ [البَقَرَة: ٨٢] ؛ فهو في سياق الحديث عن الجمع" (الفارسي، 1993: 2/ 120).

واحتج من قدم قراءة الإفراد بأن مناسبتها لما قبلها تقتضي الإفراد لقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ فأفرد السيئة، ولو كان المراد الجمع لجمع كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالۡمَعۡرُوفِ﴾ النساء 25، فجمع الأجر عندما أضيف إلى جمع، وأما خطيئة فمفرد أضيف إلى مفرد (الفارسي، 1993: 2/ 119، 120).

واحتج من جمع بما قبلها في قوله تعالى: ﴿وَأَحَٰطَتۡ﴾، والإحاطة لا تكون من المفرد؛ بل تكون من الجمع مما ناسب أن يقرأ: (خَطِيَّـٰتُهُ) بالجمع (ابن خالويه، 1401، ص 149)، ورد من اختار الإفراد بأن الإحاطة تكون من الخطيئة المفردة إذا كان المقصود بها الجمع، ومثله كثير في القرآن ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ إبراهيم ٣٤؛ فالعد والإحصاء لا يكونان للمفرد (الفارسي، 1993: 2/ 120).

فأما معنى الخطيئة والمقصود بها فقد ورد في معناها: أنها الكفر، وقيل: إنها الكبيرة، فاحتج من أفرد بأن الكفر مفرد مناسب للمفرد، وبأن الكبيرة مفردة بمعنى الجمع أي: جنس الكبيرة وهي مناسبة للمفرد أيضا (السمين الحلبي، د.ت: 1/487).

6- صيغتا (فُعْلِيَّة) و(فُعْلِيَّات):

في قراءة ﴿ذُرِّيَّةَ﴾ و﴿ذُرِّيَّٰت﴾ في قوله تعالى:

- ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ١٧٢﴾ [الأَعْرَاف: ١٧٢].
- ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ٧٤﴾ [الفُرْقَان: ٧٤].
- ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ٤١﴾ [يس: ٤١].
- ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ٢١﴾ [الطُّور: ٢١].

والقراء في هذه المواضع بين الإفراد وجمع المؤنث السالم كما يأتي:

1- **موضع الأعراف:** قرأ **بالإفراد:** ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وخلف والمفضل وابن محيصن والأعمش؛ بالإفراد وفتح التاء مفعول (أخذ) على حذف مضاف، أي: ميثاق ذريتهم. وقرأ **بالجمع** (بالألف وكسر التاء) جمعًا سالمًا بدلًا من ضمير (ظهورهم) ومفعول (أخذ) محذوف: نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب والحسن (الخطيب، 2002: 2/ 215).

2- **موضع الفرقان:** قرأ **بالجمع:** نافع وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم، ويعقوب وأبو جعفر والحسن وابن محيصن. وقرأ **بالإفراد:** أبو عمرو، وحمزة والكسائي، وأبو بكر شعبة عن عاصم، وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وطلحة وعيسى وابن مسعود، وقرأ المطوعي (ذِرِّيَّتِنَا) بالجمع مع كسر الذال (الخطيب، 2002: 6/ 386).

3- **موضع يس:** قرأ **بالإفراد** وفتح التاء: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وطلحة وعيسى وخلف وابن محيصن والأعمش. وقرأ **بالجمع** وضم الذال وكسر التاء: نافع، وابن عامر والأعمش وأبو جعفر ويعقوب والحسن وسهل. وقرأ زيد بن علي وأبان بن عثمان (ذِرِّيَّتِهِم) بالجمع مع كسر الذال والتاء (الخطيب، 2002: 7/ 489).

4- **الموضع الأول في الطور:** ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾، قرأ **بالإفراد** وضم التاء رفعًا على الفاعلية: نافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وخارجة عن نافع، وأبو جعفر وخلف وسعيد بن جبير والحسن وابن مسعود وابن محيصن والأعمش وابن عباس وقتادة ومجاهد الجحدري وعيسى. وقرأ المطوعي (ذِرِّيَّتُهُم) بكسر الذال مفردًا مضموم التاء. وقرأ **بالجمع** مرفوعًا على الفاعلية: ابن عامر ونافع في رواية، ويعقوب وابن مسعود والحسن وسهل. وقرأ أبو عمرو واليزيدي وسعيد بن جبير والأعرج وابن مسعود والحسن وابن عباس (ذُرِّيَّتِهِم) بالجمع وكسر التاء نصبًا على المفعولية (الخطيب، 2002: 9/ 155).

5- **الموضع الثاني في الطور:**﴿﴿أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ قرأ **بالإفراد** وفتح التاء: ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي ونافع برواية خارجة عنه، وابن مسعود وخلف وابن محيصن والأعمش وابن عباس ومجاهد وطلحة والحسن وقتادة. وقرأ المطوعي (ذِرِّيَّتَهُمْ) مفردًا مكسور الذال. وقرأ **بالجمع**: نافع وأبو جعفر وابن عامر وأبو عمرو بخلاف عنه، والحسن ويعقوب وابن مسعود بخلاف عنه، وشيبة والجحدري وعيسى بن عمر والأعرج وأبو رجاء والشعبي وابن جبير والضحاك (الخطيب، 2002: 9/ 156 – 157).

ومرجع الخلاف في ﴿ذُرِّيَّة﴾ و﴿ذُرِّيَّت﴾ مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى، ويلاحظ ذلك في تخريج القراءات والاحتجاج لها، فـ ﴿ذُرِّيَّة﴾ من الألفاظ التي اختلف في معناها؛ أهي للمفرد أم للجمع؟ فمن أفرد قال: إنها للجمع فلا حاجة لجمعها، ومن جمع قال: إنها لا تخرج عن كونها للمفرد أو للجمع، فإن كانت مفردة فهذا جمعها، وإن كانت جمعا فمن الجمع ما يجمع كما قيل: الطرقات، وصواحبات يوسف (الفارسي، 1993: 46/6). والصحيح أنه للمفرد والجمع، والفصل في المعنى يعود إلى السياق، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [آل عِمۡرَان: ٣٨]؛ فالمعنى للمفرد؛ لأن زكريا سأل الله أن يهبه ولدا فوهبه يحيى، وفي قوله تعالى: ﴿مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ﴾ [مَرۡيَم: ٥٨]، ولا شيء أكثر من

ذرية آدم فالمعنى هنا للجمع (القرطبي، 1964: 66/17). قال الراغب في المفردات: "الذرية: ويستعمل للواحد، والجمع، وأصله الجمع" (الراغب الأصفهاني، 1412، ص 327).

وقيل: إن لفظ الذرية لا يمكن الإطلاق بأنه للجمع، أو للمفرد؛ بل إنه يكون للمفرد ويكون للجمع، فإن أفرد فهو ما كان في الحجور من الأبناء، وإن جمع فإنه يعني به الأعقاب المتناسلة، وهي بذلك تكون أكثر من الذرية (أبو زرعة، 1982، ص 600) ، ويبني أبو عمرو البصري على هذا الرأي احتجاجه على قراءة الجمع في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾. فأحال أن تكون ﴿ذُرِّيَّتِنَا﴾ بالجمع بعد قوله: ﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾؛ لأن عين الإنسان لا تقر بشيء لم تره.

وهذا رأي له وجاهته لولا ما عارضه من نصوص، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ﴾ [مَرْيَم: ٥٨]، فكلمة ﴿ذُرِّيَّةِ﴾ هنا ليس فيها خلاف بين القراء، وهي لا تعني ما كان في حجر آدم من ذريته، بل المعنى كل ذرية آدم إلى عهد محمد ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأَعْرَاف: ١٧٣]، وهذا مما اتفق القراء على إفراده، وثبت بصريح الآية أنهم كانوا من بعدهم، وليسوا في حجورهم (أبو زرعة، 1982، ص 600).

وبعد هذا فإن لفظ ﴿ذُرِّيَّةِ﴾ أقرب إلى أن يكون مفردا وجمعا، ويُعبر به عما في الحجر وما يكون بعده واحتج بعض من أفرد بأنْ ماثل بين لفظ (ذرية) ولفظ (بشر)؛ فقال: إن (بشرًا) تكون للجمع في مثل قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التَّغَابُن: ٦]، وتكون للمفرد في مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: ٣١]، وكلمة (بشر) لا تجمع فكذلك (ذريات) لا تجمع. وهي حجة ضعيفة إذا نظر إلى ما صح من الشواهد، والنصوص، وأن الجمع يجمع - كما سبق - في مثل قولهم: طرقات، وصواحبات، وقد تواترت به النصوص الصحيحة (الفارسي، 1993: 225/6).

7- صيغتا (فَعَالَة) و(فَعَالات)

في قراءة ﴿غَيَٰبَتِ﴾ و﴿غَيَٰبَٰتِ﴾ في قوله تعالى:

- ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [يُوسُف: ١٠].
- ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٥﴾﴾ [يُوسُف: ١٥].

قرأ نافع من بين السبعة (غَيَٰبَتِ) بالجمع في موضعيه من سورة يوسف، وقرأ الباقون: ﴿غَيَٰبَتِ﴾ بالإفراد في الموضعين (الفارسي، 1993: 399/4)، وغيابة كل شيء: قعره منه كالجب، والوادي، وغيرهما (ابن منظور، 1414: 106/11)، فـ"وجه قول من أفرد: أن الجب لا يخلو أن يكون له غيابة واحدة، أو غيابات، فـ(غيابة) المفرد يجوز أن يُعنى به الجمع، كما يُعنى به الواحد. ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن تكون له غيابة واحدة فجعل كل جزء منه غيابة، فجمع على ذلك، كقولهم: شابت مفارقه، وبعير ذو عثانين، ويجوز أن يكون للجب عدة غيابات، فجمع لذلك" (الفارسي، 1993: 79/6).

وقيل: حجة من وحد: أنه أراد الموضع الذي غيبه من الجب؛ لأنه جسم واحد شغل مكانًا واحدًا (ابن خالويه، 1401، ص 193).

وقال السعدي: "أي: ﴿قَالَ قَآئِلٌ﴾ من إخوة يوسف الذين أرادوا قتله أو تبعيده: ﴿لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ﴾ فإن قتله أعظم إثما وأشنع، والمقصود يحصل بتبعيده عن أبيه من غير قتل، ولكن توصلوا إلى تبعيده بأن تلقوه ﴿فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ وتتوعدوه على أنه لا يخبر بشأنكم، بل على أنه عبد مملوك آبق منكم، لأجل أن ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ الذين يريدون مكانا بعيدا، فيحتفظون فيه. وهذا القائل أحسنهم رأيا في يوسف، وأبرهم وأتقاهم في هذه القضية، فإن بعض الشر أهون من بعض، والضرر الخفيف يدفع به الضرر الثقيل. وذهب إخوة يوسف بيوسف بعدما أذن له أبوه، وعزموا على أن يجعلوه في غيابة الجب، كما قال قائلهم السابق ذكره، وكانوا قادرين على ما أجمعوا عليه، فنفذوا فيه قدرتهم، وألقوه في الجب، ثم إن الله لطف به بأن أوحى إليه وهو في تلك الحال الحرجة، ﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أي: سيكون منك معاتبة لهم، وإخبار عن أمرهم هذا، وهم لا يشعرون بذلك الأمر، ففيه بشارة له، بأنه سينجو مما وقع فيه، وأن الله سيجمعه بأهله وإخوته على وجه العز والتمكين له في الأرض" (السعدي، 2000، ص 394).

8- صيغتا (فَعِيْلَة) و(فَعِيْلات):

في قراءة ﴿عَشِيرَة﴾ و﴿ عَشِيرَٰت﴾ في قوله تعالى:

- ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التَّوْبَة: ٢٤]
- ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٢١٤]
- ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المُجَادلَة: ٢٢]

قرأ أبو بكر شعبة وحده في روايته عن عاصم **بالجمع** (عَشِيرَات) في موضع التوبة والمجادلة، وقرأ الباقون **بالإفراد** ﴿عَشِيرَة﴾ (الفارسي، 1993: 180/4)، قال الزمخشري: "وقرئ: ﴿عَشِيرَتُكُمْ﴾، و﴿عَشِيرَاتُكُمْ﴾. وقرأ الحسن: (عَشَائرُ) بجمع التكسير (الزمخشري، 1987: 257/2).

ووجه الجمع: أن كل واحد من المخاطبين له (عشيرة)، فإذا جمع قال: (عشيراتكم) من حيث كان المراد بهم الجمع. وقال من أفرد: إن العشيرة كلمة تدل على الجمع فاستغني بتلك الدلالة عن جمعها، أي: إن جمعها بالتاء قليل؛ فهذا أبو علي يورد قول أبي الحسن أنه قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرة على عشيرات، إنما يجمعونها على عشائر (الفارسي، 1993: 180/4). فإن شمول العشيرة القريب والبعيد، ولو كانت تعني فقط الأقارب الأدنين لصح الجمع كما جمع أبناء وأزواج، ولما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢١٤]؛ أنذر النبي الأدنى والأبعد، والحديث في صحيح البخاري؛ فأنذر بني فهر وبني لؤي كما أنذر الأقربين (الأزهري،1991: 450/1).

وأما من جمع فاستدل بما جاء من أن العشيرة هم أهل البيت الأدنون، فلكل واحد عشيرته، فاستحب أن تجمع لتشمل القريب والبعيد منهم (الأزهري،1991: 449/1). وعلق الطاهر بن عاشور على قول أبي الحسن الأخفش: بأن العرب تجمع على عشائر لا عشيرات، فقال ابن عاشور: وهذه دعوى منه، والقراءة رواية؛ فهي تدفع دعواه (الطاهر بن عاشور، 1984: 153/10).

9- صيغتا (فِعْل) و(أَفْعَال)

في قراءة ﴿إِصْرَهُمْ﴾ و﴿آصَارَهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأَعْرَاف: ١٥٧].

قرأ **بالإفراد**: ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم (السبعة عدا ابن عامر): ﴿إِصْرَهُمْ﴾ (بكسر الهمزة)، وقرأ **بالجمع**: ابن عامر وأبو جعفر وأيوب والضحاك وسهل ويعقوب والمفضل ويعلى بن حكيم وأبو سراج الهذلي: ﴿آصَارَهُمْ﴾ على الجمع من (إصر) (الخطيب، 2002: 3/ 183)، والإصر هو: الثقل، والمعنى في الآية أنه ثقل ما تعبد به (النحاس، 1421: 2/ 155)، واحتج من أفرد بما يأتي:

- أن (الإصر) مفرد اسم جنس يراد به الجمع (ابن عطية، 1422: 2/ 464).
- أن الإصر مصدر يدل على الكثرة مع إفراد لفظه، فإن أفرد دل على العموم (الفارسي، 1993: 93/4)؛ كما هو في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ [البَقَرَة: ٢٨٦].
- أن الإصر لم يرد في القرآن إلا مفردًا، فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما اتفقوا عليه (أبو زرعة، 1982، ص 298).
- أن إضافته وهو مفرد للكثرة يدل على الجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٠]، وقوله: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٤٣] ؛ فأضاف السمع والطرف إلى ضمير الجمع؛ ليدل على الجمع (الفارسي، 1993: 93/4).

واحتج من جمع بما يأتي:

- (آصارهم) بالجمع؛ لما كانت الأعمال كثيرة كانت أثقالها متغايرة (ابن عطية، 1422: 2/ 464).
- أن "الإصر" مفرد، ولكنه متعدد باعتبار متعلقاته وأنواعه، وهي كثيرة (السمين الحلبي، د.ت: 702/2)، والمصادر قد تجمع إذا اختلفت أنواعها، وإن كانوا قد جمعوا ما يكون نوعا واحدًا، كقول الشاعر جرير (د.ت: 1/ 128):

هَـــلْ مِـــن حُلُـــومٍ لأَقـــوامٍ فَتُنْـــذِرَهُم ... مـــا جَـــرَّبَ النَّـــاسُ مِـــنْ عَزّي وَتَضْرِيسي

فإن جمع ما اختلفت أنواعه أقرب (الفارسي، 1993: 4/ 94)، والمطابقة بين (آصار، وأغلال) من حيث عطف الجمع على الجمع (ابن خالويه، 1401، ص 116).

المبحث الثاني: استعمال صيغ القلة في سياق الكثرة

استعمال صيغ القلة في سياق الكثرة (أَفْعَال) و(فَعَلَة): ﴿ٱلْأَبْرَار﴾ و﴿بَرَرَة﴾:

ظهرت صيغة جمع القلة ﴿ٱلْأَبْرَار﴾ في ستة مواضع، وجميعها تحمل دلالة الكثرة، في حين أن صيغة الكثرة ﴿بَرَرَة﴾ وردت في موضع واحد فقط، لكنها أيضًا تحمل دلالة الكثرة. وفيما يلي نص الآيات:

أولًا - صيغة القلة (أَفْعَال): ﴿ٱلْأَبْرَار﴾:

1) **الآية (193) من سورة آل عمران:**

قال تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾﴾ [آل عِمْرَان: ١٩٣]:

2) **الآية (198) من سورة آل عمران:**

قال تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴿١٩٨﴾﴾ [آل عِمْرَان: ١٩٨].

3) **الآية (5) من سورة الإنسان**

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴿٥﴾﴾ [الإِنسَان: ٥]:

4) **الآية (13) من سورة الانفطار، والآية (22) من سورة المطففين**

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفِطَار: ١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾ [المُطَفِّفِين: ٢٢].

5) **الآية (18) من سورة المطففين:**

قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾﴾ [المُطَفِّفِين: ١٨]:

﴿ٱلْأَبْرَار﴾: هم أهل طاعة الله (الشوكاني، 1414: 1/ 415)، المؤمنون الصادقون في إيمانهم، المطيعون لربهم، وأحدهم (بار)، مثل شاهد وأشهاد، وناصر وأنصار، و(بر) أيضًا مثل: نهر وأنهار (البغوي، 1997: 293/8). فالمراد بـ (الأبرار) القائمون بحقوق الله وحقوق عباده، الملازمون للبر، في أعمال القلوب وأعمال الجوارح، فهؤلاء جزاؤهم النعيم في القلب والروح والبدن، في دار الدنيا وفي دار البرزخ وفي دار القرار(السعدي، 2000، ص 914).

ثانيًا: صيغة الكثرة (فَعَلَة): ﴿بَرَرَة﴾:

قال تعالى: ﴿ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [عَبَس: ١٥ - ١٦].

"﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ﴾ كتبة، جمع (سافر)، أي: الملائكة ينتسخون الكتب من اللوح، ﴿كِرَامٍ﴾ على الله أو عن المعاصي ﴿بَرَرَةٍ﴾ أتقياء، جمع (بار) (النسفي، 1998: 610/1).

ثالثًا: التحليل اللغوي للصيغتين صيغة الكثرة (فَعَلَة): ﴿ٱلۡأَبۡرَارَ﴾ و﴿بَرَرَة﴾:

المعنى اللغوي للبر: الصدق والطاعة والخير والفضل، وبَرَّ يَبر، إذا صلح. وبَرَّ في يمينه: يَبَرُّ، إذا صدقه ولم يحنث، ويقال: فلان يَبَرُّ ربَّه ويتبرره، أي: يطيعه، ورجل بَر بذي قرابته، وبار: من قوم بَرَرَة وأبرار والمصدر: البر خلاف العقوق، والبَر: الصادق أو التقي وهو خلاف الفاجر، وبررت والدي بالكسر، أبره برا، وقد بَرَّ والده يَبَرُّه ويَبِرُّه برا... وهو بَر به وبار.. وجمع البر الأبرار، وجمعُ البَارِّ البَرَرَةُ " (ابن منظور، 1414: 51/4). قال الطبري: والبررة: جمع بار، غير أن المعروف من كلام العرب إذا نطقوا بواحدة أن يقولوا: رجل بر، وامرأة برة، وإذا جمعوا ردوه إلى جمع فاعل، وقد حكي سماعا من بعض العرب: قوم خيرة بررة، وواحد الخيرة: خير، والبررة: بر (الطبري، 2001: 54/30).

وأيده الألوسي بقوله: بررة جمع بر لا غير، وأبرار جمع بر وبار (الألوسي، 1415: 54/30). وذهب الفراء إلى أن الجمع بررة مفرده بَرّ، وكان القياس أن يكون بارا إلا أَنَّهُ لم يرد عنهم، فجمع البر على جمع فاعل بار (الفراء، د. ت: 237/3)، وذهب الأُشْمُوني إلى أن جمع بر على بررة من الشاذ (الأُشْمُوني، 1998: 132/4). وذهب الزجاج والنحاس والجوهري وغيرهم إلى أن مفرد بررة بار على القياس (الزجاج، 1988: 284/5).

كما يرى الزركشي والسيوطي أن: بررة جمع بر، وأبرار جمع بار وخص بررة بالملائكة في القرآن من حيث إنها أبلغ من أبرار، وبَرّ أبلغ من بار، كما أن عدلا أبلغ من عادل (الزركشي، 1984؛ السيوطي، 1974: 253/1). ومن ثم يفضلون الملائكة على الصالحين من البشر. وهذا الرأي يخالطه الاضطراب ويتعارض مع القياس؛ ذلك أن صيغة المفرد فاعل تجمع على (فَعَلَة) مثل: ساحر - سحرة، وكاتب - كتبة، وليس المطرد جمعها على (أفعال) (سيبويه، 1988: 631/3). كذلك تشبيه (بر) بـ(عدل) تشبيه في غير محله؛ ذلك أن (بر) صفة مشبهة، و(عدل) مصدر ولا يخفى على أحد الفارق الصرفي والنحوي والدلالي بينهما. ومنهم من يذهب إلى أن بناء (أبرار) أبلغ وأقوى في المعنى من (بررة)؛ لزيادة المبنى، مثل الألوسي (1415: 156/3)؛ وبذلك فهو يفضل الصالحين من البشر على الملائكة.

إن ثمة اختلافا بين اللغويين في تحديد مفرد (أبرار) و(بررة)؛ ولا يشغلنا هذا الأمر كثيرًا. ولكنّ سؤالا يطرح نفسه: لماذا جاءت صيغة جمع القلة ﴿ٱلۡأَبۡرَارَ﴾ في سياق الكثرة في جميع مواضعها في غير ما صنفت له واختصت بوصف البشر، وجاءت صيغة جمع الكثرة ﴿بَرَرَة﴾ في موضع واحد فيما صنفت له وهو سياق الكثرة، واختصت بوصف الملائكة؟

الإجابة عن هذا السؤال تدور حول الفرضيات الآتية:

- الصيغتان ﴿ٱلۡأَبۡرَارَ﴾ للقلة، و﴿بَرَرَة﴾ للكثرة جاءتا في سياق الكثرة، وهما يتفقان في المعنى المعجمي؛ لكن صيغة القلة ﴿ٱلۡأَبۡرَارَ﴾ في جميع الآيات معرفة بـ (أل)، وقد منحها هذا التعريف الدلالة على الكثرة بناء على ما ذكره الزركشي في برهانه (الزركشي، 1984: 358/3)، وخاصة أن الأصل في الجمع هو الكثرة بناء على رأي الرضي (الرضي الأستراباذي، 1975: 92/2). وجاءت صيغة الكثرة ﴿بَرَرَة﴾ نكرة في سياق الكثرة مصداقا لما صنفت له الصيغة، ولا حاجة بها إلى التعريف.

- الاختصاص الدلالي؛ فالاستعمال القرآني خص صيغة ﴿ٱلۡأَبۡرَارَ﴾ في وصف البشر الصالحين، في حين أن صيغة ﴿بَرَرَة﴾ لم تأت إلا في وصف الملائكة، وعلى الرغم من اتفاق المعنى المعجمي فإن الاستعمال القرآني خص كل بنية بمساحة دلالية مختلفة عن الأخرى، فجعل صيغة القلة ﴿ٱلۡأَبۡرَارَ﴾ مختصة بالبشر، وجعل صيغة الكثرة ﴿بَرَرَة﴾ مختصة بالملائكة. والاختصاص الدلالي نمط معهود في الاستعمال القرآني والنماذج كثيرة مثل: أعين وعيون؛ إذ جاءت صيغة جمع

القلة أعين في النص القرآني في اثنين وعشرين موضعا، جميعها في سياق الكثرة، ولم تكن مختصة فيها بغير الدلالة على العين الباصرة (أبو حيان، 2001: 427/4، 203/7). أما صيغة الكثرة عيون فجاءت في عشرة مواضع جميعها في سياق الكثرة، وخصها الاستعمال القرآني بمعنى عين الماء الجارية.

- دور المناسبة والانسجام الصوتي في ألفاظ الآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ١٤﴾ [الانفِطَار: ١٣ - ١٤]، يتجلى من خلال المقارنة بين كلمتي ﴿ٱلۡأَبۡرَار﴾ و﴿ ٱلۡفُجَّارَ﴾، إذ يتناغم الصوت الناتج عن حرف المد "الألف" في ﴿ٱلۡأَبۡرَار﴾ مع الامتداد الصوتي في ﴿ ٱلۡفُجَّارَ﴾. وهذا التوافق الصوتي يمثل أحد العناصر الأساسية في استخدام صيغة القلة ﴿ ٱلۡفُجَّارَ﴾ في سياق الكثرة.

بالإضافة إلى أن صيغة ﴿بَرَرَة﴾ التي وُصِفَت بها الملائكة تتناغم مع الفاصلة القرآنية، إذ تتوافق مع الفواصل مثل ﴿سَفَرَةٖ﴾ - ﴿بَرَرَةٖ﴾ وغيرها. فلو تم استخدام عبارة "بأيدي سفرة كرام أبرار" في نص آخر غير القرآن، لكانت غير متناسقة وتفتقر إلى الانسجام مع الألفاظ المحيطة بها، مما يجعلها غير ملائمة.

إن هذه المجموعة الصوتية تتبع خطًا مستقيمًا مع البنية الصوتية للسورة بأكملها. وقد أسهم التشكيل المقطعي الرائع في خلق إيقاع موسيقي مألوف ومنسجم مع المعنى، ومتوافق من حيث المخرج والمقطع. هذا الإيقاع الموسيقي الجذاب يلامس الأسماع بلا أي خلل أو نشاز، فتطرب له الآذان.

- وعلى افتراض أن صيغة جمع القلة ﴿ٱلۡأَبۡرَار﴾ كانت الأكثر استعمالًا وشيوعًا في الدلالة على الكثرة؛ فقد استعملها النص الحكيم في دلالتها الأكثر شيوعًا عند العرب، ومنحها تفردًا دلاليًا -باختصاصها بوصف البشر - عن صيغة برة التي جعلها لوصف الملائكة.

- ومن الفرضيات أيضا أن الدراسات اللغوية الحديثة أثبتت أن التفريق بين الصيغ في الدلالة العددية هو تفريق مصطنع؛ مصداقا لرأي الزجاج القائل: إن كلمة جمع تدل على القلة والكثرة معا (الزجاج، 1988: 266/1)، وما قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من أن الجمع أيا كان نوعه: تكسيرا أو تصحيحا يدل على القليل أو الكثير، إنما يتعين أحدهما بالقرينة (مجمع اللغة العربية، 1984، ص 87).

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي مذهبًا آخر؛ إذ ينفي دلالة الكثرة في جميع مواضع صيغة ﴿ٱلۡأَبۡرَار﴾؛ ويؤكد دلالتها على القلة، إذ قال: إنَّ ﴿ٱلۡأَبۡرَار﴾ صيغة جمع قلة، وإن وصف به الناس - وهم كثرة - فهؤلاء قلة بالقياس إلى ﴿ٱلۡفُجَّارَ﴾ مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٠٣﴾ [يُوسُف: ١٠٣]، فهي قلة نسبية. أما الجمع ﴿بَرَرَة﴾ فهو جمع كثرة؛ ولهذا فقد استُعمل وصفا للملائكة - وهم كثرة - لأنهم جميعًا برة (السامرائي، 2007، ص 125).

وهذا الرأي غير مقبول من وجهة نظر الباحث؛ ذلك أن القرآن الكريم استعمل صيغة جمع القلة (أفعال) في مئات المواضع مع ألفاظ شتى، وجل مواضعها جاء في سياق الكثرة، ولا تتناسب معها فكرة القلة النسبية، فهو مقياس غير مطرد، ويستحيل الأخذ باحتمالية تطبيقها على كافة أنماط تبادل صيغ الجموع؛ إذ هي مسألة لغوية قامت على نظريات وأسس خاصة لا يستطيع أحد أن يلم بقوانينها وآليتها ومعادلاتها الحسابية وديناميتها تطبيقها.

المبحث الثالث: استعمال صيغ الكثرة في الدلالة على القلة

استعمال صيغ الكثرة في الدلالة على القلة (فُعُول) و(أَفْعُل): ﴿قُرُوَءٍ﴾ و﴿أَقْرُؤٍ﴾:

في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨].

- قراءة الجمهور: ﴿قُرُوَءٍ﴾ (الخطيب، 2002: 312/1) على وزن فُعُول.
- وقرأ الزهري ونافع في رواية ﴿قُرُوْ﴾ (الزمخشري، 1987: 272/1) بالتشديد من غير همز.

والقَرْء لغةً: الوقت، يقال للحُمَّى قَرْء، وللغائب قَرْء، وللبعيد قَرْء، والقَرْء والقُرْء الحَيْضُ والطُّهر ضد، وذلك أن القَرْء: الوقت؛ فقد يكون للحيض والطهر، ويظن أنهُ مِنْ أقرأت النجوم إذا غابت (ابن منظور، 1414: 130/1). وجاء في كتاب العين: تقول: قَرَأتِ المرأةُ قُرءًا، إذا رأت دَمًا، وأَقرأَتْ إذا حاضت فهي مُقْرئٌ، ولا يقال: أقرأَتْ إلا للمرأة خاصة، فأما الناقة فإذا حملت قيل: قَرُؤَتْ قُروءةً (الفراهيدي، د. ت: 205/5).

وقال البغوي: الْقُرُوءُ: جمع قَرْءٍ، مثل فَرْع، وجمعه القليل أَقْرُؤ والجمع الكثير أَقْرَاء (البغوي، 1997: 265/1). ولا يُعلم على أي أساس استند في هذا القول؛ ذلك أن (أَقْرَاءٌ) على وزن (أَفْعَال) من أبنية القلة أيضا وليست للكثرة، وهي الصيغة الغالبة على صيغ جموع القلة في القرآن الكريم، فمعظم سور القرآن لا تكاد تخلو من لفظة قد جمعت على هذا الوزن. ثم إن القياس يجمع (فَعْل) صحيح العين واللام جمعًا للقلة على (أفْعُل)، ولا يُجمع على (أَفْعَال)، وإن أجاز ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1984، ص 73، 74).

ويرى إمام اللغة والقراءة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أن قوله عز وجل: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ لغة، والقياس (أَقْرُؤ) (الفراهيدي، د. ت: 205/5) وهو بذلك القول ينتصر للقياس على الاستعمال القرآني.

ويرى كثير من علماء اللغة والمفسرين الأوائل أن التعبير القرآني عدل عن (أَقْرُؤ) أو (أَقْرَاءٌ)إلى (قُرُوءٌ) استغناء أو اتساعا لفهم المعنى؛ ويتضح ذلك في النقاط الآتية:

- قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): قالوا ثلاثة شسوع، فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قُرُوءٍ فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ (سيبويه، 1988: 575/3).

- ويرى البعض أن أحد الجمعين وضع موضع الآخر اتساعًا لفهم المعنى؛ يقول فخر الدين الرازي (ت 606 هـ): (الْقُرُوءُ) جمع كثرة، فلم ذكر جمع الكثرة مع أن المراد هذه القُروء الثلاثة، وهي قليلة؟ والجواب: أنهم يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في معنى الجمعية، أو لعل الْقُرُوء كانت الأكثر استعمالًا في جمع قَرْء من أَقْرَاء (فخر الدين الرازي، 1420: 6/ 435). وبذا يكون فخر الدين الرازي قد اتفق في ذلك مع الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) (1987: 272/1). وبمثله يقول ابن عاشور (ت 1393 هـ): "وقُرُوء جمع الكثرة، استعمل في الثلاثة، وهي قلة توسعًا على عاداتهم في الجموع في أنها تتناوب، فَأُوثِرَ في الآية الأخف مع أمن اللبس بوجود صريح العدد (الطاهر بن عاشور، 1984: 391/2).

ورفض الدكتور محمد أبو موسى رؤية الاتساع؛ فقال: "أما أنهم يتسعون في هذا، ويستعملون جمع الكثرة مكان القلة؛ فهذا يصح تعليلًا في كلام الناس، على أننا لا نعدم تلك الإشارات في صياغات كلام الموهوبين، وقد تكون هذا الإشارات

دون وعي منهم، وإنما أثر الموهبة والحس اللغوي، أما في كلام الله فإننا نرفض مثل هذا التعليل، وليس هذا الرفض مبنيًّا على حماس جيني وإنما هو النظر والتذوق" (أبو موسى، 1988، ص 292). ووجه آخر يذهب مذهب الجنس نحو قولهم: ثلاثة كلاب، يعنون: ثلاثة من الكلاب، والتقدير: ثلاثة أقراء من قروء؛ وإنما فسر معناه وأوضحه (السمين الحلبي، د.ت: 439/2). أي: رفع الإبهام. وقد جاء في لسان العرب: "وفي التنزيل: ثلاثة قروء؛ أراد ثلاثة من القروء، كما قالوا: خمسة كلاب؛ يراد بها خمسة من الكلاب (ابن منظور، 1414: 128/1).

أما أبو حيان الأندلسي فيرى أن أسبابًا عدة يمكن أن تزيل الغموض في مجيء ﴿قُرُوٓءٍ﴾ بصيغة جموع الكثرة تمييزا للعدد ثلاثة الدال على القلة، منها: أنه من باب التوسع، أو أنه قد يكثر استعمال أحد الجمعين دون الآخر فيكون قريبًا من المهمل، وقيل: وضع بمعنى الكثرة؛ لأنَّ كل مطلقة مسلمة تتربص ثلاثة قروء إلى وقت قيام الساعة، وعلى هذا المعنى تكون صيغة (قُرُوءٌ) أنسب للدلالة على الكثرة من (أَقْرُؤ) أو (أَقْرَاءٌ) (أبو حيان، 2001: 2/ 197، 198).

فأبو حيان يفسر تبادل مجيء صيغة الكثرة (قُرُوءٌ) في سياق القلة بثلاثة معطيات:

الأول: باب التوسع، وسبق الحديث أن التوسع لا يتناسب مع النص القرآني.

والثاني: كثرة استعمال صيغة (قُرُوءٌ) في سياقات القلة والكثرة معًا، مع إهمال استعمال صيغة القلة (أَقْرُؤ)؛ فإن وقوع أمثلة الجمع متعاورة مواقعها، ووقوع أحد الجمعين مكان الآخر على سبيل المجاز؛ إذ كان حقه أن يميز بأقل الجمع (أبو حيان، 2001: 2/ 316). وهذا بعد مقبول.

أما **الثالث**: فيرى أبو حيان أن السياق يحمل دلالة الكثرة؛ ذلك أن كل مطلقة لها (أَقْرُؤ) كثيرة، وعددهن أكثر إلى يوم قيام الساعة؛ لذا جاءت صيغة الكثرة (قُرُوءٌ) للمناسبة مع السياق. وليس هذا الرأي لأبي حيان (ت 745 هـ) وحده، بل إنه اتفق في ذلك مع الطبرسي (ت 548 هـ) في قوله: "وإنما قال: ثلاثة قُروء، ولم يقل ثلاثة أقْرُؤ على جمع القليل، أنه لما كانت كل مطلقة يلزمها هذا - دخله معنى الكثرة، فأتى ببناء الكثرة للإشعار بذلك، فالقروء كثيرة، إلا أنها ثلاثة في القسمة" (الطبرسي، 2006: 80/2، 81). وهذا الرأي فيه كثير من الصحة؛ لأن السياق القرآني هو الذي يحدد سبب الاستعمال، فالسياق الذي وردت فيه اللفظة موجه إلى المطلقات الكثر ذوات الأَقْرُو، ولا سيما أنَّ لكلِّ مطلقة منهنَّ عدّةً.

الخاتمة:

توصلت هذه الورقة البحثية إلى عدد من النتائج الجزئية المتناثرة في موضوعاتها، لعل من أهمها:

1- هناك علاقة قوية تربط بين علوم العربية والعلوم الشرعية، إذ أفادت العلوم الشرعية من علوم العربية في استنباط الكثير من الأحكام الشرعية، ولا تختلف فنون الصرف عن بقية الفنون العربية في ذلك.

2- يُعدّ التبادل بين الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية مظهرًا بارزًا من مظاهر التنوع اللغوي الذي اتّسم به النصّ القرآني، ويعكس ثراء البنية الصرفية ودقة التعبير القرآني، ويدلّ على تنوع مقصود في الأداء والمعنى.

3- التبادل بين الصيغ الصرفية له لمحة بلاغية؛ فيُعمل المتلقي فكره لفهم المعنى الجديد الذي تضمنته الصيغة الصرفية.

4- التبادلات الصرفية في القراءات القرآنية بين المفرد والجمع تشكل ظاهرة لغوية ذات قصدية واضحة تسهم بشكل بارز في دقة المعنى وإثرائه. وهذه الظاهرة تؤكد أيضًا الجانب الإعجازي للنص القرآني عبر تعدد أوجه التعبير دون تناقض، مما يجعل القراءات القرآنية فضاءً غنيًا للدراسات الصرفية والدلالية والإعجاز البلاغي

5- يُعتبر التبادل بين الصيغ الصرفية في الإفراد والجمع من الظواهر الأسلوبية المثيرة للاهتمام في القرآن الكريم؛ إذ استُخدِمَتْ صيغ متعددة للكلمة باختلاف القراءات، ومن هذه الصيغ: "فعول" و"أفعال" و"فعائل"، وتؤدي كل منها إلى دلالات دقيقة في المعنى، مثل التركيز على الكثرة أو النوع أو التهويل. ويعكس هذا التنوع غنى اللغة القرآنية ومرونتها في التعبير عن معانٍ وسياقات متنوعة.

ويوصي الباحث بالبحث في ظاهرة التبادل بين الصيغ الصرفية من جوانب بلاغية، وجوانب نحوية، وجوانب دلالية، بشكل مستقل لكل جانب.

المراجع:

الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة* (محمد عوض مرعب، تحقيق؛ ط.1). دار إحياء التراث العربي.

الأزهري، م. (1991). *القراءات وعلل النحويين فيها "المسمى (علل القراءات* (نوال بنت إبراهيم الحلوة، تحقيق؛ ط.1). د.ن.

الأزهري، م. (1991). *معاني القراءات* (ط.1). مركز البحوث في كلية الآداب.

الأُشْمُوني، ع. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (ط.1). دار الكتب العلمية.

الألوسي، م. (1415). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* (علي عبد الباري عطية، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

البغوي، أ. م. (1997)، *معالم التنزيل في تفسير القرآن* (محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، تحقيق وتخريج؛ ط.4). دار طيبة للنشر والتوزيع.

جرير. (د.ت). *ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب* (نعمان محمد أمين طه، تحقيق؛ ط.3). دار المعارف.

أبو حيان، م. (2001). *تفسير البحر المحيط* (عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن خالويه، ا. (1401). *الحجة في القراءات السبع* (عبد العال سالم مكرم، تحقيق؛ ط.4). دار الشروق.

الخطيب، ع. (2002). *معجم القراءات* (ط.1). دار سعد الدين.

الفراهيدي، ا. (د.ت). *كتاب العين* (مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، تحقيق). دار ومكتبة الهلال.

الراغب الأصفهاني، ا. (1412). *المفردات في غريب القرآن* (صفوان عدنان الداودي، تحقيق؛ ط.1). دار القلم، الدار الشامية.

الرضي الإستراباذي، م. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب* (محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

الزجاج، إ. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (عبد الجليل عبده شلبي، تحقيق؛ ط.1). عالم الكتب.

أبو زرعة، ع. (1982). *حجة القراءات* (سعيد الأفغاني، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

الزركشي، م. (1984). *البرهان في علوم القرآن* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق؛ ط.3). مكتبة دار التراث.

الزمخشري، م. (1987). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (ط.3). دار الكتاب العربي.

السامرائي، ف. (2007). *معاني الأبنية في العربية* (ط.2). دار عمار.

السعدي، ع. (2000). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان* (عبد الرحمن بن معلا اللويحق، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

السمين الحلبي، أ. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد محمد الخراط؛ تحقيق). دار القلم.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.3). مكتبة الخانجي.

السيرافي، ا. (2008). *شرح كتاب سيبويه* (حمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

السيوطي، ع. (1974). *الإتقان في علوم القرآن* (محمد أبو الفضل إبراهيم؛ تحقيق). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشوكاني، م. (1414). *فتح القدير* (ط.1). دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.

الشيرازي ن. (1993). *الموضح في وجوه القراءات وعللها* (عمر حمدان الكبيسي، تحقيق؛ ط.1). الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم.

الطاهر بن عاشور، م. (1984). *التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»*، الدار التونسية للنشر.

الطبرسي، ع. (2006). *مجمع البيان في تفسير القرآن* (ط.1). دار العلوم، ودار المرتضى.

الطبري، م. (2001). *تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"* (عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، عبد السند حسن يمامة، تحقيق؛ ط.1). دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن عطية، ع. (1422). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (عبد السلام عبد الشافي محمد، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

الفارسي، أ. ع. (1993). *الحجة للقراء السبعة* (بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، تحقيق؛ ط.2)، دار المأمون للتراث.

فخر الدين الرازي، م. (1420). *مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"* (ط.3). دار إحياء التراث العربي.

الفراء، ي. (د.ت). *معاني القرآن* (أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، تحقيق؛ ط.1). دار المصرية للتأليف والترجمة.

القرطبي، م. (1964). *الجامع لأحكام القرآن* (أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، تحقيق؛ ط.2). دار الكتب المصرية.

مجمع اللغة العربية. (1984). *مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما*، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

ابن منظور، م. (1414). *لسان العرب* (ط.3). دار صادر.

النحاس، أ. (1421). *إعراب القرآن* (ط.1). منشورات محمد علي بيضون.

النسفي، ع. (1998). *تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل* (يوسف علي بديوي، تحقيق وتخريج؛ ط.1). دار الكلم الطيب.

أبو موسى، م. (1988). *البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات اللغوية*، مكتبة وهبة.

References

Al-Azhari, M. (2001). *Tahdhib al-lughah* (M. A. Murʿib, Ed.; 1st ed.). Dar Ihyaʾ Al-Turath Al-Arabi.

Al-Azhari, M. (1991). *Al-qiraʾat wa ʿilal al-nahwiyyin fiha (ʿIlal al-qiraʾat)* (N. I. Al-Halwah, Ed.; 1st ed.). n.p.

Al-Azhari, M. (1991). *Maʿani al-qiraʾat* (1st ed.). Research Center, Faculty of Arts.

Al-Ashmuni, A. (1998). *Sharh al-Ashmuni ʿala Alfiyyat Ibn Malik* (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Alusi, M. (1415 AH). *Ruh al-maʿani fi tafsir al-Qurʾan al-ʿazim wa al-sabʿ al-mathani* (A. A. Attiya, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Baghawi, A. M. (1997). *Maʿalim al-tanzil fi tafsir al-Qurʾan (Tafsir al-Baghawi)* (M. A. Al-Nimr, O. J. Dumayriyya, & S. M. Al-Harash, Eds.; 4th ed.). Dar Tayyiba.

Jarir. (n.d.). *Diwan Jarir* (N. M. A. Taha, Ed.; 3rd ed.). Dar Al-Maʿarif.

Abu Hayyan Al-Andalusi, M. (2001). *Tafsir al-bahr al-muhit* (A. A. Abd Al-Mawjud & A. M. Muʿawwad, Eds.; 1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn Khalawayh, A. (1401 AH). *Al-hujjah fi al-qiraʾat al-sabʿ* (A. A. S. Makram, Ed.; 4th ed.). Dar Al-Shorouk.

Al-Khatib, A. (2002). *Muʿjam al-qiraʾat* (1st ed.). Dar Saad Al-Din.

Al-Farahidi, A. (n.d.). *Kitab al-ʿayn* (M. Al-Makhzumi & I. Al-Samarrai, Eds.). Dar wa Maktabat Al-Hilal.

Al-Raghib Al-Isfahani, A. (1412 AH). *Al-mufradat fi gharib al-Qurʾan* (S. A. Al-Dawudi, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Qalam & Al-Dar Al-Shamiyya.

Al-Radi Al-Astarabadi, M. (1975). *Sharh Shafiyat Ibn Al-Hajib* (M. N. Al-Hasan, M. Al-Zafzaf, & M. M. A. Al-Hamid, Eds.; 1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Zajjaj, I. (1988). *Maʿani al-Qurʾan wa iʿrabuh* (A. A. Shalabi, Ed.; 1st ed.). Alam Al-Kutub.

Abu Zurʿa, A. (1982). *Hujjat al-qiraʾat* (S. Al-Afghani, Ed.; 1st ed.). Al-Risalah Foundation.

Al-Zarkashi, M. (1984). *Al-burhan fi ʿulum al-Qurʾan* (M. A. Ibrahim, Ed.; 3rd ed.). Dar Al-Turath Library.

Al-Zamakhshari, M. (1987). *Al-kashshafʿan haqaʾiq ghawamid al-tanzil wa ʿuyun al-aqawil fi wujuh al-taʾwil* (3rd ed.). Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Samarrai, F. (2007). *Maʿani al-abniyah fi al-ʿarabiyyah* (2nd ed.). Dar Ammar.

Al-Saʿdi, A. (2000). *Taysir al-karim al-Rahman fi tafsir kalam al-Mannan* (A. M. Al-Luwayhiq, Ed.; 1st ed.). Al-Risalah Foundation.

Al-Samin Al-Halabi, A. (n.d.). *Al-durr al-masun fi ʿulum al-kitab al-maknun* (A. M. Al-Kharrat, Ed.). Dar Al-Qalam.

Sibawayh, A. (1988). *Al-kitab* (A. M. Harun, Ed.; 3rd ed.). Al-Khanji Library.

Al-Sirafi, A. (2008). *Sharh kitab Sibawayh* (H. H. Mahdali & A. S. Ali, Eds.; 1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Suyuti, A. (1974). *Al-itqan fi ʿulum al-Qurʾan* (M. A. Ibrahim, Ed.). Egyptian General Book Authority.

Al-Shawkani, M. (1414 AH). *Fath al-qadir* (1st ed.). Dar Ibn Kathir & Dar Al-Kalim Al-Tayyib.

Al-Shirazi, N. (1993). *Al-muwaddih fi wujuh al-qiraʾat wa ʿilaliha* (O. H. Al-Kubaisi, Ed.; 1st ed.). Charitable Society for Qur'an Memorization.

Ibn Ashur, M. (1984). *Al-tahrir wa al-tanwir: Tafsir al-kitab al-majid*. Tunisian Publishing House.

Al-Tabrisi, A. (2006). *Majmaʿal-bayan fi tafsir al-Qurʾan* (1st ed.). Dar Al-Ulum & Dar Al-Murtada.

Al-Tabari, M. (2001). *Jamiʿal-bayan ʿan taʾwil ay al-Qurʾan (Tafsir al-Tabari)* (A. A. Al-Turki & A. H. Yamama, Eds.; 1st ed.). Dar Hajar.

Ibn Atiyya, A. (1422 AH). *Al-muharrar al-wajiz fi tafsir al-kitab al-ʿaziz* (A. A. Al-Shafiʿi, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Farisi, A. A. (1993). *Al-hujjah li al-qurraʾ al-sabʿ* (B. Qahwaji & B. Juwayjabi, Eds.; 2nd ed.). Dar Al-Ma'mun for Heritage.

Fakhr Al-Din Al-Razi, M. (1420 AH). *Mafatih al-ghayb (Al-tafsir al-kabir)* (3rd ed.). Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi.

Al-Farra', Y. (n.d.). *Maʿani al-Qurʾan* (A. Y. Al-Najati, M. A. Al-Najjar, & A. I. Al-Shalabi, Eds.; 1st ed.). Egyptian House for Authorship and Translation.

Al-Qurtubi, M. (1964). *Al-jamiʿ li ahkam al-Qurʾan (Tafsir al-Qurtubi)* (A. Al-Barduni & I. Atfaysh, Eds.; 2nd ed.). Dar Al-Kutub Al-Misriyya.

Academy of the Arabic Language. (1984). *Collection of scientific resolutions over fifty years*. General Authority for Amiri Press Affairs.

Ibn Manzur, M. (1414 AH). *Lisan al-ʿArab* (3rd ed.). Dar Sader.

Al-Nahhas, A. (1421 AH). *Iʿrab al-Qurʾan* (1st ed.). Muhammad Ali Baydoun Publications.

Al-Nasafi, A. (1998). *Madarik al-tanzil wa haqaʾiq al-taʾwil (Tafsir al-Nasafi)* (Y. A. Badiwi, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Kalim Al-Tayyib.

Abu Musa, M. (1988). *Qurʾanic rhetoric in Al-Zamakhshari's tafsir and its influence on linguistic studies*. Wahba Library.